



مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية



www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

موقع المجلة:

نمو الإنتاجية الاقتصادية ودور رأس المال البشري في الاقتصاد الجزائري

Growth of economic productivity and the role of human capital in Algerian Economy

بيرش أحمد، Birech Ahmed^{1*}، birech7@aol.com

بهناس العباس، Bahnas Abbas²

¹ جامعة الجلفة (الجزائر)

² جامعة الجلفة (الجزائر)

ملخص	تاريخ الإرسال: 2020/08/27	تاريخ القبول: 2021/01/27	تاريخ النشر: 2021/12/31
تهدف هذه الورقة من خلال ما تضمنته الى استعراض دور عنصر العمل والرأس مال البشري في النمو الاقتصادي؛ والعوامل المتحركة في ذلك؛ وذلك من خلال تقديم لأهم مقاربات النمو المعروفة؛ ومن خلال هذا البحث يتضح لنا الانتقال الكبير الذي وقع في منهجية الدراسات المتعلقة بالنمو حيث انتقلت الدراسات المفسرة للنمو الاقتصادي من التركيز على العلاقات السببية لمتغيرين أو أكثر في تفسير النمو الى التفسير الديناميكي الذي يحاول ان يخلق ترابطا بينا للمتغيرات؛ ومن بين اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة في هذا الاطار هو الانقسام الواضح بين عنصر العمل ومفهومه الواسع المتمثل في رأس المال البشري وبين منحنى النمو الاقتصادي في الجزائر على الرغم من المجهودات الكبيرة التي بذلتها الجزائر في ميدان التشغيل.			

تصنيف JEL: E24; J24; N10; O40

Abstract	Keywords
The aim of this article is to examine the role of labor and human capital in economic growth as well as the factors that control it by exposing the best-known approaches in this field; And through this research will highlight the major change that has occurred in the methodology of studies on growth Studies have moved from the focus on cause-and-effect relationships between two or more variables in the interpretation of growth to a dynamic interpretation that attempts to create an interrelation of variables. ; One of the most important conclusions of the study in this context is the clear disconnect between the labor factor and its broad concept of human capital and the trend of economic growth in Algeria despite the considerable efforts made by Algeria in the field of employment.	labor; human capital; productivity; economic growth

JEL Classification Codes : E24; J24; N10; O40

* البريد الالكتروني للباحث المرسل: birech7@aol.com

١. مقدمة:

تتمحور الدراسات الاقتصادية الحديثة حول تفسير النمو ومنحاه من خلال تحليل طبيعته ومسبباته التي تتحكم فيه؛ وهذا ما جعل من هذه الدراسات ذات مكانة مهمة في التحليل الاقتصادي عبر كل المدارس الفكرية المعروفة؛ أين تركزت الدراسات على تحليل العوامل المؤثرة في النمو الذي يشكل موضوعا مركزيا في اهتمامات المدارس الاقتصادية. ذلك لأنه يعتبر مؤشرا ومقياسا كميا يحتل المرتبة الاولى في تفسير التطور الاقتصادي في أي بلد سواء على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي او القطاعي والجزئي.

تتنوع التفسيرات المعطاة عند تحديد عوامل النمو غير ان الهدف الأساسي من وراء تلك التفسيرات هو توضيح حصة تلك العوامل خصوصا العوامل التقليدية من رأس مال مادي وبشري؛ ويعود الفضل على كل الدراسات المعاصرة لدالة Cobb-Douglass التي قدمت الالية المثلى لكيفية تحديد مساهمة عناصر عوامل الإنتاج في النمو؛ فعلى الرغم من شكلها الاولي البسيط الا أنها اتاحت التقدم كثيرا في عمليات التحليل؛ ومع تبدل مفهوم عنصر العمل من مجرد مفهوم يقاس بالجهد البشري يمكن قياسه بساعات العمل الى مفهوم الرأس مال البشري الذي يختزل بدوره عدة عوامل ومتغيرات كالمستوى المعيشي ومستوى التعليم... الخ وكذلك تغير مفهوم الرأسمال الى مفهوم الرأس مال المادي الذي يختزل بدوره العديد من المتغيرات وعرف تحولا في كبريا في مكوناته؛ حيث يعرف بالتكوين الرأسمالي المتاح في الادبيات المحاسبية والذي يختلف كليا عن مفهوم الرأسمال التقليدي؛ لاحتوائه على مفهوم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الاقتصاد ومن ضمنها الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير مباشرة. ادى الى زيادة نعقد في عمليات تقدير اسهامات عناصر الإنتاجية.

ويبقى هذا التغير في المفاهيم التقليدية مرتبطا بشدة بالمدى الذي تستهدفه الدراسات؛ فكلما كان مدى الدراسة قصيرا كانت لألية Cobb-Douglas اثر واضحا ودقيقا؛ والعكس هو الصحيح في حالة المدى الطويل وهذا هو حال اغلب الدراسات فنكون امام حتمية توسيع المفاهيم كما سبق الحديث عنها؛ فنكون امام راس مال بشري عوض عنصر العمل ونكون امام تكوين رأسمالي عوض رأسمال؛ وأكثر من ذلك وجب الحديث عن عوامل منفصلة مؤثرة على النمو نظرا لتضاؤل فاعلية العامل المادي والبشري بسبب تناقص الإنتاجية الحديثة لهما للمدى الطويل وبذلك ترسخت الفئاعة الى أن تلك العوامل ليست الوحيدة القادرة على التأثير على معدلات النمو وأن هنالك عوامل اخرى خصوصا فيما يتعلق بحساب النمو في الأجل الطويل؛ وتحديد العامل التقني الذي يختزل عوامل البحث والتطوير والنقل التكنولوجي.. الخ الذي يعتبر في بعض المدارس عامل خارجي: Exogenous Factor وهو ما اعتمد Solow ونموذجه المشهور؛ غير ان الدراسات الحديثة تنزع نحو اعتباره عامل داخلي Endogenous factors فهو مرتبط اشد الارتباط بالرأسمال المادي خاصة ما تعلق منه بجوانب الابداع التكنولوجي (Grossman G et all 1994) وهناك من الباحثين من لا يفرق بينهما بالمطلق كما هو الحال مع نموذج Solow؛ لأن المحصلة من ذلك في نهاية المطاف واحدة وحتى الجانب البشري فإن تأثيرات التقدم التقني تبدو واضحة ومندمجة والعلاقة خطية تماما بينهما.

أهداف البحث:

يهدف البحث الى تحليل انتاجية عامل من عوامل الانتاج الكلية والمتمثل في عنصر العمل والرأس مال البشري في الاقتصاد الجزائري وتحديد التأثيرات المتوقعة على النمو الاقتصادي في منحاه العام للمدى الطويل وذلك في الفترة

1990-2017 ومن بين الأهداف الأخرى محاولة تقديم حوصلة عن الأفكار المعاصرة المتعلقة بموضوع النمو ودور العامل البشري فيه.

مشكلة البحث:

تتمحور إشكالية الدراسة في الإجابة عن السؤال المحوري التالي: هل يمكن ان يكون لعنصر العمل والرأس المال البشري كافيا لتحقيق النمو في الجزائر؛ وماهي اسهاماته ونتائجه المحققة لحد الان.

فروض البحث:

ان الإجابة عن هذا التساؤل تتطلب منا تقديم الفروض الأولية التالية:

- I. تؤكد الدراسات المنجزة في هذا الإطار ان إنتاجية العوامل تكون مرتفعة وترتبط بصورة موجبة مع إنتاجية عنصر العمل؛ وهذه الشواهد يمكن معاينتها بسهولة في منطقة جنوب شرق اسيا في فترة السبعينيات والثمانينيات؛ وحتى في منطقة اوروبا الغربية في فترة النمو الذهبي
- II. على الرغم من أهمية عنصر العمل والرأس المال البشري في النمو والتنمية الاقتصادية الا ان عنصر الرأس المال المادي يبقى حاسما فحتى في تجربة دول جنوب شرق اسيا فإن مساهمة عنصر العمل كانت من جانب اخر لتحفيز الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي فلا بد ان يكون هناك ارتباط بين عوامل الإنتاج؛ ولا يمكن الاتكال على أحدهما دون تعزيز الآخر.

منهج وخطة البحث:

اعتمد البحث في تحليل الآثار المترتبة عن عنصر العمل في النمو على المنهج الاستقصائي المدعم بأدوات تحليل رياضية لتوضيح العلاقات والارتباطات بين عوامل الإنتاج وإبراز بالمقابل حجم الأثر الذي يمارسه عنصر العمل في النمو الاقتصادي. ولذلك يتطلب البحث خطة عمل تتضمن:

I. المبررات النظرية للنمو ومكانة عنصر العمل: تكمن أهمية هذا العنصر في التمكين من الإحاطة بالجوانب النظرية للنمو وخلفياتها ومبرراتها حيث يتعرض العنصر الى اهم الروافد الفكرية المعاصرة لتحليل النمو وهيكله

II. إنتاجية العوامل الكلية وقدرات الكامنة للنمو: تستعرض هذه النقطة لمفهوم العوامل الكلية للإنتاجية TFP من خلال نموذج Matthews حيث يقدم هذا النموذج قراءة غير تقليدية من خلال تفصيل واضح لأثر كل عنصر على النشاط الاقتصادي من خلاله يمكن معاينة احجام كل عامل في النمو العام والنمو القطاعي.

III. قياس إنتاجية عنصر العمل في الاقتصاد الجزائري: وذلك بتطبيق مقارنة مستمدة من مقاربات Solow نتيج معاينة تأثيرات المحتملة للرأس مال البشري في النمو

II. الدراسات السابقة:

ان موضوع النمو الاقتصادي تميز بتنوع الدراسات وكثافتها لاعتبارات موضوعية أهمها انها تمثل الإشكالية الرئيسية في كل الاهتمامات النظرية والعملية؛ غير ان المنطلقات كما سبق الإشارة اليها تختلف كما سبق الإشارة اليها؛ وعلى العموم يمكن تقديم بعض الدراسات فيما يخص عوامل الإنتاجية وتأثيرها على النمو

- في دراسة لـ Pierre Sicsic و Charles Wyplose تحت عنوان 1945-1992. France الصادرة سنة 1996 والذي يحلل فيه المؤلفون طبيعة نمو الاقتصاد الفرنسي الذي عرف حسبهم أربعة مراحل للنمو كانت المرحلة الأكثر نمواً تلك التي بدأت مع نهاية الخمسينيات وعرفت خلالها الدور المحوري للرأس المال البشري؛ وحسب الدراسي فإن العامل الأساسي للنمو عاد للعمالة الرخيصة التي استفادت منها فرنسا مع المهاجرين من مستعمراتها مما جعل مؤشر TFP لديها مرتفع.
- دراسة Storm S and Naastepad C (2005): Strategic factors in economic development تعتبر من أهم الدراسات المعاصرة التي ركزت على دور عنصر العمل والرأس مال البشري بصفة عامة أين تبين من خلال الدراسة أن عنصر العمل في مناطق جنوب شرق آسيا كان له الدور الكبير في الطفرة التنموية التي عرفت المنطقة؛ فالتغير الحدي للأجور في الفترة 1960-2000 كانت في الغالب بسيطة خاصة في الفترة السبعينيات والثمانينيات - أين يمكن تسجيل ميل حدي معدوم أو سالب -
- ومن الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري: الدراسة التي قام بها كل من هني محمد نبيل و بن مريم محمد (2011)، والمعنونة «تقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي ورأس المال البشري وفق نموذج سولو المطور باستخدام منهجية (MRW) في الجزائر». استهدفت الدراسة تأثير رأس المال البشري والمادي على النمو الاقتصادي. والمعروضة في الملتقى الدولي حول الرأسمال الفكري بجامعة حسيبة بن بوعلي بجامعة الشلف فقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر موجب وقوي على معدل النمو في الإنتاجية الكلية وأن هناك أثر سالب ومعنوي لمعدل نمو التشغيل (رأس المال البشري) على معدل النمو الاقتصادي.

III.المبررات النظرية للنمو ومكانة عنصر العمل

من ناحية الخلفية النظرية فإن البيئة الخصبة التي تولدت فيها الأفكار الاقتصادية حول النمو هي تلك الدول التي عرفت نمواً وتطوراً اقتصادياً منذ البداية ؛ وهي تحديداً دول أوروبا التي لم تصل إلى هذا المستوى من التقدم من دون تراكم تجارب عززتها أفكار ومدارس متنوعة رافقت التحولات التي شهدتها اقتصاديات تلك الدول؛ وكان لها الأثر البالغ في تبلور السياسات الاقتصادية والصناعية؛ فمنذ التجاربيين الذين كانوا ينادون بدور ما للسلطة (الملك) في الحياة الاقتصادية ووصولاً إلى التقليديون الجدد عرف العالم الغربي نمواً في الأفكار واكبته نمو كذلك في النشاط الاقتصادي؛ وكانت الصناعة منذ البداية العامل الحاسم الذي تركّز حوله الجهود الفكرية في التنظيم الاقتصادي.

كما أثرت الثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا في القرن الثامن عشر على الأفكار الاقتصادية بصورة واضحة؛ أدت إلى انتقال النظريات الاقتصادية إلى إضافة البعد التقني والتركيز عليه؛ بعد أن كان التركيز ينصب فقط على مفهومي الأرض والعمل كعاملين نمو حقيقي لدى ريكاردو وادم سميث و ستيوارت ميل؛ أو ما يعرف بالمدرسة الكلاسيكية التي كانت تنادي بالتوازن و التوافق التلقائي داخل السوق بين العارضين و الطالبين (المنتجين؛ المستهلكين؛ عارضي العمل وطالبيه) وذلك لأن هناك يد خفية (للسوق) تفرض هذا التوافق؛ مما دعا ادم سميث إلى إطلاق عبارته الشهيرة دعه يعمل وهذه دعوة من الكلاسيك إلى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتعتبر مبادئهم الشهيرة في التنظيم الاقتصادي أحد المعالم الرئيسية التي سادت الدول الصناعية التقليدية والتي ترتكز على:

1.الاعتناء بتنظيم التداول عن طريق الأوراق النقدية.

2.خلق مؤسسات لمراقبة والإشراف على تداول هذه الأوراق.

3. تراكم رأسمالي مستند على مردودية مقارنة بالأجور بمستوى أعلى منه.

4. تقسيم العمل وتوزيعه تحت قاعدة حدود السوق.

ان الاضافة الجوهرية التي جاء بها التقليديون الجدد تمثلت في العوامل التكنولوجية و التطور التقني الذي فرضته التطورات المتسارعة للصناعة؛ فالكلاسيكيون و على الرغم من إحاطتهم بمفاهيم التوازن الكلي كدور الادخار والأجور لم يستطيعوا أن يفسروا النمو الذي قد يحصل نتيجة التوسع التقني من دون أثر للسوق؛ أي أن ربط الكلاسيك عامل النمو الاقتصادي بحجم العمل المبذول و ملكية الأرض؛ اللذان يعتبران من بين عوامل الإنتاج الضرورية، غير كافية لتفسير النمو، فأصبحت مدرسة التقليديون الجدد بذلك الوريث الشرعي لكل مخلفات التيارات الكلاسيكية الليبرالية .

وسادت أفكار التقليديون الجدد في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية إلى غاية الأزمة الاقتصادية الكبرى في الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى؛ أين عجزت النظرية عن إيجاد تفسير منطقي لاختلال السوق وعدم قدرته على إحداث التوازن بين الطلب والعرض؛ كما كانت تنادي به هذه النظرية التي ورثت مبدأ قانون المنافذ لساي؛ القائل بأن العرض يخلق الطلب الموافق له وبالتالي فالتوازن هو قضية تحصيل حاصل لتفاعل القوى داخل السوق.

لقد تركت الأزمة الاقتصادية لسنوات العشرينيات انطبعا لدى الاقتصاديين بضرورة أن تكون هناك قوة موازنة خارجة عن نطاق السوق يمكنها أن تتدخل لتقادي الارتجاجات السوقية التي أصبحت ظاهرة مقلقة في الفترة ما بين الحربين؛ فجاءت الإجابة والحل من خلال أعمال كينز في الثلاثينيات والتي أسسها على مبادئ تنقض مبادئ النيوكلاسيك خاصة ما تعلق منها بوثوقها الأعمى في قوة السوق؛ فالدولة بمؤسساتها يمكنها أن تكون طرفا فاعلا في توجيه السوق وتصحيح مساره عن طريق السياسات التدخلية التي يمكن أن تفرضها على الأعوان الاقتصاديين؛ و كذلك فاعل من خلال سياستها في الإنفاق الحكومي الذي يمثل طلبا فعالا يخلق ديناميكية في السوق باعتباره طالبا للسلع والخدمات وحتى مساهما من خلال الاستثمار.

لقد أتاحت هذه النظرة الجديدة في التنظيم الاقتصادي الفرصة للدول الصناعية للخروج من عنق الزجاجة وبدأت تظهر نتائج فورية مع تطبيق هذه المبادئ؛ جعلت من الفترة 1945-1975 فترة النمو الذهبي في أوروبا الغربية وشمال أمريكا.

لقد أتاحت الأفكار الكينزية للدول الصناعية الاعتماد على أدوات غريبة عن التقاليد الليبرالية أهمها مفهوم نزع الملكية لصالح السوق (Expropriation) التي تقترب في مضمونها من الطرح الاشتراكي (التأميم)؛ لقد اعتبرت وسيلة مباحة للحكومات لتدارك متاعب السوق؛ كما أن تدخل الدولة تطلب الاعتماد على توجيه البرامج من خلال المخططات التي مثلت الصورة النموذجية للتدخل الحكومي لتوجيه الحياة الاقتصادية بصورة أكثر انضباطا. (Craft N 2000: p 376)

لقد سيطرت فكرة دعم النمو على الأدبيات الاقتصادية في الستينيات؛ فارتبطت جل التحاليل المفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي بمفهوم الناتج الداخلي الخام 1998: p258 Toniolo وهو ما يدل على الأولوية المعطاة للمفاهيم الكلية للاقتصاد؛ وحتى التفسير التاريخي للنمو سيطرت عليه الهواجس المتعلقة بالدخل الكلي، وانعكاسه على الأفراد في طريقة توزيعه؛ ولعل نظرية حلقات النمو مع بداية الستينيات، والتي جاءت كمحاولة لتحليل النمو، والتصنيع في الولايات المتحدة قد رسخت القناعة حول هذه الفكرة؛ فحسب روسطو إن النمو الاقتصادي مقرون بمراحل تاريخية قسمها إلى خمسة مراحل وهي: (Rostow WW 1985 : p252)

(1) **مرحلة المجتمع التقليدي:** أين يسيطر نمط البسيط في الإنتاج؛ وتكون النشاطات الزراعية والمنزلية والنشاطات الحرفية هي المهيمنة على تكون الثروة في المجتمعات

(2) **الشروط المسبقة للإقلاع:** وتتحدد الشروط المسبقة: بالنمو الكبير في القطاع الزراعي؛ الذي يؤدي إلى التشبع في النهاية ويتحول الطلب إلى قطاع الصناعي باعتباره الوعاء الذي يمكن من استيعاب الفوائض الرأسمالية؛ بالإضافة إلى أن الديناميكية الحاصلة في القطاع الأول ستؤدي إلى خلق طلب خاص من داخل القطاع على وسائل إنتاج أكثر فاعلية.

(3) **الإقلاع:** في هذه المرحلة يتميز النشاط الصناعي بالنمو العالي المقرون بالتوسع في الاستهلاك الوسيط الذي يتعزز مع توسع النشاطات إلى مجالات متنوعة بحكم الترابط الذي يخلقه الطلب بين الفروع الصناعية.

(4) **الاتجاه نحو التشبع:** يبدأ الطلب على المخرجات الصناعية يتراجع؛ كنتيجة للوصول الحجم الرأسمالي المستعمل إلى الحدود القصوى التي يتطلبها حجم الاستهلاك الممكن؛ وفي هذه المرحلة فإن الإنتاجية سوف تعرف انخفاضا لا يحفز على دخول رؤوس أموال جديدة إلى النشاط إلا بالقدر المتعلق بالتجديد في وسائل الإنتاج؛ وبالتالي تتحول إلى قطاعات أخرى خارجة عن الصناعة.

(5) **وأخيرا مرحلة الاستهلاك الكثيف:** كنتيجة للمرحلة السابقة؛ وبحكم الأثر المميز للنشاط الصناعي فإن معايرة قيم الإنتاج والنمط الموحد لسلسلة الإنتاج سوف تلعب دورا في سلوك المستهلكين؛ ناتج عن الإنتاج الكثيف والموحد للسلع وانخفاض تكاليف الإنتاج بما يشيع التوجه نحو الاستهلاك الكثيف.

هذه المراحل تنطوي كل واحدة منها على شروط ومراحل أخرى متدرجة؛ وتعتبر هذه النظرية بالإضافة إلى مقاربات Kuznets¹ الأعمال الأصلية التي فسرت إلى حد بعيد تطور وانتقال اقتصاديات الدول الغربية من مرحلة نمو إلى أخرى من خلال مفهوم الحلقات.

كما أن Rostow في خضم تحليله لظاهرة النمو يقترح أسئلة يجب الإجابة عنها للوصول إلى فهم متكامل للنمو، لأن الأمر يستند إلى تعميمات تاريخية تستوجب التحفظ بحكم النسبية الكبيرة التي تميز الظواهر التاريخية⁽²⁾؛ خاصة عندما تحاول التحاليل الربط بين النمو المسجل والجهد المبذول في التنمية؛ أين يقترب Rostow من فكرة أن النمو الاقتصادي القوي قد لا يرتبط بالضرورة بالتنمية الاقتصادية الناجحة.

ومع بداية القرن العشرين بدأت مرحلة التشبع أين ظهرت مؤشرات عدم القدرة على التوسع الصناعي نتيجة لانخفاض إنتاجية العمل وتباطؤ التجديد التكنولوجي؛ هذه الظاهرة تبعها انخفاض في أسعار المنتجات النهائية وتزايد في أسعار المنتجات الخام؛ ويفسر Kondratieff هذه الظاهرة باستقرار نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام لبلوغه المستويات القصوى بالنظر إلى حالة تراجع الاستثمارات الصناعية؛ وهو ما يستدعي تحسينا ما من الجانب التكنولوجي للخروج من المأزق.....تنت²

أعمال Maddison A: التي ترجع الظاهرة إلى الطفرة الاستثمارية الكبيرة التي عرفت أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية؛ فهذا الانفجار الاستثماري -إن صح التعبير - تولد عن الحالة غير العادية لموجة الاستثمارات الكثيفة التي اجتاحت أوروبا خاصة في الفترة 1950-1970؛ وترجع هذه الكثافة الاستثمارية إلى العوائد التي توقعها وحققها المستثمرون. لقد تركزت الاستثمارات في بداية الأمر على إعادة الإعمار وتأهيل المنشآت القاعدية التي تمثل فيها العارض من خلال الخطط الموضوعة لأجل ذلك؛ ويبدو أن مناخ الأعمال والتحفيزات التي قدمتها الحكومات وكذا

انخفاض أسعار عوامل الإنتاج في الفضاء الأوربي؛ بالمقارنة مع أمريكا الشمالية قد حفز مباشرة إنتاج السلع و الخدمات في الدول الأوروبية؛ وبذلك عرفت فترة النمو الذهبي هجرة الاستثمارات إلى أوروبا ونتيجة لهذا ارتفعت نسبة ما تمثله الاستثمارات في الناتج الداخلي الخام لكل الدول الأوربية؛ وبصورة ملفتة للانتباه؛ تزامن مع تطور في الوسائل التقنية مما يعني ارتفاع القدرات الرأسمالية من ناحية المردودية والكفاءة وهو ما يعتبر عند Maddison الدليل الحسي على الدور الفاعل للاستثمارات في النمو .

مقاربة kindelberger حول العرض غير المتناهي في سوق العمل: يخلص إلى أن مرونة العرض في سوق العمل سوف تزيد من توزيع الدخل و الرفع من ربحية المستثمر و تعزز بصورة استثنائية معدلات الاستثمار؛ وبفهم من هذا أن التوسع في الأشغال و الإنشاءات في إعادة الإعمار هو الذي أدى إلى الطلب المتزايد على العمالة التي لم تتوفر بصورة كافية حيث أدى بالكثير من الدول الأوربية إلى الاعتماد على العمالة الوافدة؛ والتي تميزت بتدني تكاليفها مما أعطى ميزة تنافسية نسبية لمناخ الأعمال؛ وبدورها تتحول الأجور التي يتقاضاها العمال إلى قوة طلب فعالة على السلع والخدمات مما يعزز الاستثمار لمواجهة الطلب، وهذه المقاربة تجد لها سندا قويا في التجربة التي مرت بها دول جنوب شرق آسيا؛ حيث تثبت الوقائع أن أهم ميزة لهذه المنطقة هي التدني الكبير لتكاليف الإنتاج الناتجة عن العمالة الرخيصة .

ويقدم تفسير Lamfalussy حول النمو التأثير البارز للصادرات كوسيلة محفزة للنمو؛ فالميزان التجاري لمجموع الدول الأوربية عرف فوائض معتبرة؛ مما أدى إلى تحقيق تراكم كبير للعملة الصعبة؛ و يؤكد هذا التفسير على الميزة الجغرافية للدول الأوربية التي جعلتها منطقة تصديرية من الدرجة الأولى فهي تتوسط العالم و بذلك تكون تكاليف الشحن و النقل البحري متدنية ويضاف إلى هذا أن الفترة 1970-50 شهدت طلبا عالميا متزايدا على السلع الرأسمالية من الدول النامية خاصة؛ وبذلك استفادت أوروبا من فرصة ذهبية لإعطاء صناعيتها الناشئة عامل قوة واستمرار تمثل في التراكم الرأسمالي ومثلت التجارة البينية عاملا آخر يضاف إلى عوامل النمو في هذا السياق؛ فالانفتاح البيئي وتقديم التسهيلات المتبادلة رفع من القدرات التصديرية داخل أوروبا؛ وجعل من عمليات التكامل الاقتصادي أكثر فاعلية.

IV. إنتاجية العوامل الكلية وقدرات الكامنة للنمو

من بين المقاربات المهمة في تفسير منحنى النمو من الناحية الديناميكية هناك مقاربة Mathews et al 1982 والتي تنقل بشيء من التفصيل عوامل النمو وتفاعلها ؛ فيما يعرف بمقاربة العوامل الكلية للإنتاجية TFP ³ اين يمكن معاينة اثر ما اطلق عليه مفهوم حركة العمالة وتنقلها بين النشاطات ؛ وكانت أولى تلك الملاحظات ما سجل في فرنسا في الفترة الذهبية للنمو ؛ حيث سجل نزوح واسع خاصة للفلاحين والمزارعين التي أصبحت نشاطاتهم غير قادرة على تأمين معيشة في الحدود المقبولة

من العلاقة:

$$TFP = \frac{\Delta Q}{Q} - \alpha \frac{\Delta L}{L} - (1 - \alpha) \frac{\Delta K}{K} \dots\dots\dots 1$$

يمكن احداث علاقة من خلال مقاربة Cobb-Douglass حيث يمكن ملاحظة ان عوامل الإنتاجية الكلية ماهي في الحقيقة سوى محصلة التغير في القيمة المضاعفة او الإنتاج Q مستبعد منه التغير الموافق له في العمالة والرأس مال ويكون المعامل التقني α الرافعة بين عاملي الإنتاج ؛ اين يتيح المفاضلة في السياسات بين عوامل الإنتاج ؛ ويمكن

الاستعاضة بالعلاقة السابقة وتكتب بالشكل التقليدي بما أن TFP ما هو الا معامل توجيه دالة الإنتاج في دالة cobb douglas المعروفة :

$$Q = \lambda L^{\alpha} K^{(1-\alpha)}$$

$$TFP = \lambda$$

حيث

$$\lambda = Q [L^{\alpha} K^{(1-\alpha)}]^{-1}$$

ومنه :

ومن الواضح انه بعد اصلاح العلاقة السابقة وتحويل العلاقة الى لوغاريتمية سوف نحصل على العلاقة 1؛ التي تعبر عن اتجاه النمو (الإنتاج؛ الدخل)؛ وبنفس المنحى يمكن الحصول على المستوى القطاعي منحى

$$TFP = \sum_i (Q_i \lambda L_i^{\alpha} K_i^{(1-\alpha)})^{-1}$$

وبتفكيك العلاقة 1 نحصل على ثلاث مستويات تركيبية لإنتاجية العوامل مجموعهما يمثل مؤشر إنتاجية الاقتاد ككل لكل القطاعات:

$$TFP = \frac{\Delta Q}{Q} - \alpha \frac{\Delta L}{L} - (1-\alpha) \frac{\Delta K}{K} = \sum_i \frac{\Delta Q_i}{Q} \left(\frac{\Delta Q_i}{Q_i} - \alpha_i \frac{\Delta L_i}{L_i} - (1-\alpha) \frac{\Delta K_i}{K_i} \right) + \sum_i \left(\alpha_i \frac{Q_i}{Q} - \alpha \frac{\Delta L_i}{L} \right) \frac{\Delta L_i}{L_i} + \sum_i \left((1-\alpha) \frac{\Delta Q_i}{Q} - (1-\alpha) \frac{\Delta K_i}{K} \right) \frac{\Delta K_i}{K_i}$$

حيث تمثل $\sum_i \frac{\Delta Q_i}{Q} \left(\frac{\Delta Q_i}{Q_i} - \alpha_i \frac{\Delta L_i}{L_i} - (1-\alpha) \frac{\Delta K_i}{K_i} \right)$ الأثر المشترك بين عنصري العمل والرأس المال على مستوى القطاع i؛ ومن الواضح ان يؤخذ النموذج نسبية اثر عوامل الإنتاج في القطاع i بالنسبة الى الإنتاج الكلي؛ وفي المستوى الثاني $\sum_i \left(\alpha_i \frac{Q_i}{Q} - \alpha \frac{\Delta L_i}{L} \right) \frac{\Delta L_i}{L_i}$ مؤشر صافي اثر عنصر العمل؛ أي اثر عمالة القطاع i في إنتاجية العمالة الكلية تناسيبا مع اثر انتاج القطاع في الإنتاج الكلي ويمكن كتابة العلاقة السابقة بالشكل :

$$\alpha \sum_i \left[\frac{\alpha_i \frac{Q_i}{L_i}}{\alpha \frac{Q}{L} - 1} \right] \frac{\Delta L_i}{L}$$

وهي علاقة واضحة أكثر تبين الأثر الديناميكي لعنصر العمل والرأس مال البشري بصفة عامة ومسؤوليته في تحديد منحى النمو الاقتصادي

V. قياس إنتاجية عنصر العمل في الاقتصاد الجزائري:

يمثل التكوين الرأسمالي في أي اقتصاد المفتاح الأساسي لفهم تطور التراكم الرأسمالي؛ وقدرة النمو الذاتية التي يمكن أن تكون في حالة الأداء الجيد للقطاعات الإنتاجية عاملا حاسما في النمو للمدى الطويل؛ وان كان المقصود بطابع النمو هنا التأثيرات على نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام؛ الذي يمثل معيارا رئيسيا في تحليل النمو عند

A Maddison وكذا النموذج الكالدوري الذي يبني تحليله على التغير في حصة الأفراد من الناتج الداخلي الخام وإنتاجية العوامل كغاية لمعرفة حجم النمو الحقيقي (Crafts N . (Bulmer H 1990:p64). (Maddison 2001 :pp 15-27). (2000: pp42-43)

وفي الحالة الجزائرية تظهر عند تحليل النمو للمدى الطويل ثلاث محطات أساسية مرتبطة بشكل مباشر بالأحوال المالية وأسعار المحروقات:

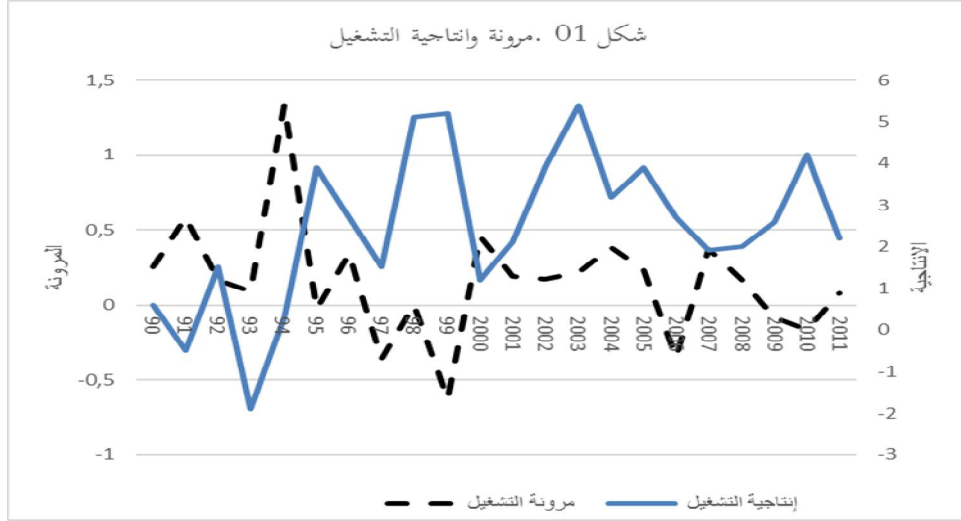
مرحلة النمو العالي : نتيجة للاستثمارات الكثيفة التي باشرت الدولة ابتداء من سنة 1967 سجلت مؤشرات النمو مستويات متصاعدة إلى غاية 1980 وتعتبر هذه المرحلة مرحلة تكثيف الاستثمارات الناتجة عن التوجه التصنيعي الذي اعتمدته الجزائر؛ وتتميز بالارتفاع الكبير لنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الذي انتقل من 707 دولار سنة 67 إلى 4000 دولار مع السنوات الأولى لعقد الثمانينيات؛ ويبدو أن كثافة الاستثمارات لها دور مباشر في نمو الناتج الفردي؛ وفي هذه المرحلة كذلك فإن آثار التضخم على هيكل النمو تبدو محدودة؛ خاصة مع اعتماد الجزائر على سياسة نقدية مغلقة؛ ولكن تأثيراتها الهيكلية للمدى الطويل تبدو واضحة (Antoine P et Labbe 1977 : pp 115-151)؛ حيث بلغ متوسط ما يفقده الناتج الداخلي الخام من الآثار التضخمية 9,43% سنوياً؛ وبلغت مساهمة الاستثمارات في الناتج 35,57% في المتوسط، وبقيت مستويات التضخم في حدود 10 % إلى غاية سنة 70

من جهة أخرى يتجه النمو السكاني نحو الارتفاع الدائم الناتج عن الخصوبة العالية التي تميز المجتمع الجزائري؛ مما فرض واقعا ضاغظا على مهام الدولة؛ خاصة أن مشكل التشغيل يعتبر تقليدياً من مهامها؛ حيث أولت له اهتماماً كبيراً حتى تحولت الأهداف الاقتصادية في الكثير من الأحيان إلى خدمة الأهداف الاجتماعية و الذي يمثل التشغيل طابعها البارز؛ وكلل الدول التي اعتمدت نمط الاشتراكي مثلت البطالة أحد المحرمات التي سعت الدولة إلى تخطيها من خلال جعل الآلة الإنتاجية تخضع إلى رغبة أخذ القرار السياسي بضرورة استيعاب كل الطاقات البشرية مهما كانت إمكانيات القطاعات الاقتصادية وذلك طبعا على حساب الإنتاجية والمردودية .

الانخفاض والتراجع : وتبدأ مع منتصف الثمانينيات؛ وتعرف تراجعاً حاداً ناتجاً عن التراجع الكبير في الاستثمارات نتيجة انخفاض إيرادات الدولة بسبب تراجع أسعار النفط؛ وعدم قدرة ميزانية الدولة على مسايرة الاحتياجات التخطيطية؛ وبذلك تخلت الدولة بصفة غير رسمية عن المخطط الخماسي الثاني؛ الذي يفترض أن ينتهي مع نهاية عقد الثمانينيات، وعلى الرغم من أن فترة الثمانينيات على العموم قد سجلت مستويات تضخم متدنية على العموم بالمقارنة مع فترة التسعينيات فإن نصيب الفرد من الناتج الداخلي قد عرف نمواً سالباً في الفترة 8884 ما يعني تقلصاً في الثروة مع بقاء مستوى الاستثمار العمومي مرتفعاً في حدود 30 إلى 40 % من الناتج الداخلي؛

المرحلة الثالثة : وتبدأ مع بداية سنة 2000؛ حيث يظهر أن الجزائر قد خرجت من فترة النقاهة المالية التي مرت بها في الفترة 95 - 99 أين كانت المؤشرات الكلية هشة إلى حد ما وتطلبت أخذ الحيطة والحذر؛ خاصة أنه لم يظهر أي مؤشر لتحسن إيرادات الدولة مع بقاء أسعار البترول مستقرة دون مستوى 30 دولار؛ حتى سنة 2002 أين بدأت تتجه نحو الارتفاع المتزايد مما جعل المؤشرات الخاصة بالنمو ترتفع إلى حدود 5,5 % كمتوسط للفترة 2000 - 2008؛ ولعل الإنفاق العمومي الكبير الذي بدأ يتجسد مع البرامج المعتمدة سواء في إطار برنامج دعم النمو الذي رصد له مبالغ هائلة من أجل خلق دفعة قوية للنمو بالمرأنة أكثر على الاستهلاك العمومي؛ أو على مستوى الموازنة العادية السنوية كانا السبب وراء هذا التحسن.

وإذا ربطنا إنتاجية التشغيل التي تعبر عن الفرق بين نمو الناتج الداخلي الخام ونمو العمالة مع مفهوم مرونة التشغيل التي يقصد بها المؤشر الذي يقيس العلاقة بين النمو الاقتصادي ونمو التشغيل؛ فهي تعبر عن قدرة النمو للناتج الداخلي الخام في توليد مناصب شغل؛ أي نسبة التغير في مستويات التشغيل عند كل 01% نمو في الناتج الداخلي، يمكن ملاحظة من خلال الشكل 01 ثلاث مستويات رئيسية في تطور المرونة: (أ بيرش 2014 ص 20).



المصدر: بيرش أحمد فاعلية سياسة التشغيل ودورها في النمو الاقتصادي في الجزائر ص21 .

1. في الفترة 1995-90 وبالرغم من عدم استقرار النمو الاقتصادي إلا أن مرونة التشغيل كانت عالية وهذا يؤثر على أن الحكومة في تلك الفترة قد اعتمدت على تكثيف التشغيل في القطاعات غير الاقتصادية والدليل على ذلك أن إنتاجية العمالة كانت في الأغلب سالبة في تلك المرحلة وقد تكون خصوصية المرحلة والضغط الكبير الذي مارسه الأوضاع الأمنية قد ساهم في ذلك.

2. المرحلة الثانية أين يمكن معاينة الارتفاع الكبير لإنتاجية العمل إلى أكثر من 1.4 في حين تدنت المرونة ابتداء من سنة 1995 إلى أقل من -0.8 وذلك إلى غاية 2000 ويمكن إعطاء تفسير لذلك أن النمو في الناتج الداخلي الخام قد عرف قفزة كبيرة حيث تضاعف الناتج أكثر من ثلاث مرات في فترة 10 سنوات فمن 54.79 مليار دولار سنة 98 إلى 170.99 مليار سنة 2008 لم يقابلها نمو في التشغيل في نفس الفترة تقريبا إلا في حدود 46.83% حيث انتقلت الفئة الشغيلة من 6228.8 ألف عامل سنة 2001 إلى 9146.0 ألف عامل سنة 2000

3. وفي المرحلة الأخيرة التي تبدأ مع سنة 2009 إلى 2013 بدأ الارتباط يعود بين النمو الاقتصادي ونمو العمالة من جديد مع تراجع في الإنتاجية إلى أقل من 01% وهذا يعني أن الدولة بدأت ترفع من مخصصاتها في مجال التشغيل مع انطلاق عمل الكثير من وسائط التشغيل كوكالات وصناديق التشغيل.

من جهة أخرى اعتمدت دراسات عديدة لفهم تطور الأداء في القطاع الاقتصادي على قياس تفاعل عوامل الإنتاج والبدائل المتاحة داخل اقتصاد ما Orsette C 2005 : pp2-24 ، حيث تتضمن هذه العملية قياس المرونة في عوامل الإنتاج أين يمكن أن تكون درجة اندماجها صمام أمان عند الاختلالات الهيكلية؛ أو بمعنى آخر الوقوف على

درجة تناسق عوامل الإنتاج المعروفة فيما بينها لخلق أفضليات تنافسية عند مواجهة منافسة خاصة من العالم الخارجي؛ من الصعب تحديد مقدار التغير الذي حدث في إنتاجية العمل وارتباطها بالتحويلات الصناعية التي شهدتها الجزائر؛ بحكم الطبيعة الخاصة لنشاط الاقتصادي؛ فهو أولاً لا يعتمد بدرجة عالية على الموافقة بين عوامل الإنتاج من عمل وتكنولوجيا؛ وكذلك وهو الأهم عدم وجود دراسات دقيقة عن الإنتاجية .

ولكن يمكن الاستفادة من المنهجية التي اعتمدها كل من Storm S و Naastepad C في دراستهما حول التحويلات التي شهدتها منطقة جنوب شرق آسيا؛ لفهم التداعيات الحقيقية الدالة على مدى وجود ترابط بين نمو العمالة و نمو الاقتصادي؛ فقد اعتمدوا على قياس حجم التأثير المباشر في عمليات التصنيع لهذه المنطقة على مقارنة حجم التحول في الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة وارتباط ذلك بإنتاجية العمالة؛ والتحويلات الجارية على ضوء ذلك، من خلال هذه المقارنة يمكن معاينة النجاح الحقيقي في التنمية إذا كان هناك ترابط قوي بين مساهمة اليد العاملة المعبر عنها بالإنتاجية ونمو الدخل الوطني.

إن النموذج المقترح بسيط؛ حيث حسب التعريف يمكن اعتبار - الناتج المحلي الإجمالي؛ أو المخرجات الإجمالية على أنها تساوي إلى إنتاج العمالة مضروب في متوسط إنتاجية العمل (Storm S Naastepad C (2005): pp1059-1094) يمكن التعبير عنها رياضياً بالعلاقة التالية:

$$Q \equiv L \times \left(\frac{Q}{L} \right) = L \times v \dots 1$$

حيث: Q : تعبر عن الناتج أو الإنتاج أو الإيراد الكلي وهنا تعبر عن الناتج الداخلي الخام
 L : عن حجم العمالة (عدد العمال)

$$\frac{Q}{L} = v \text{ مساهمة عنصر العمل (وحدة) في الانتاج}$$

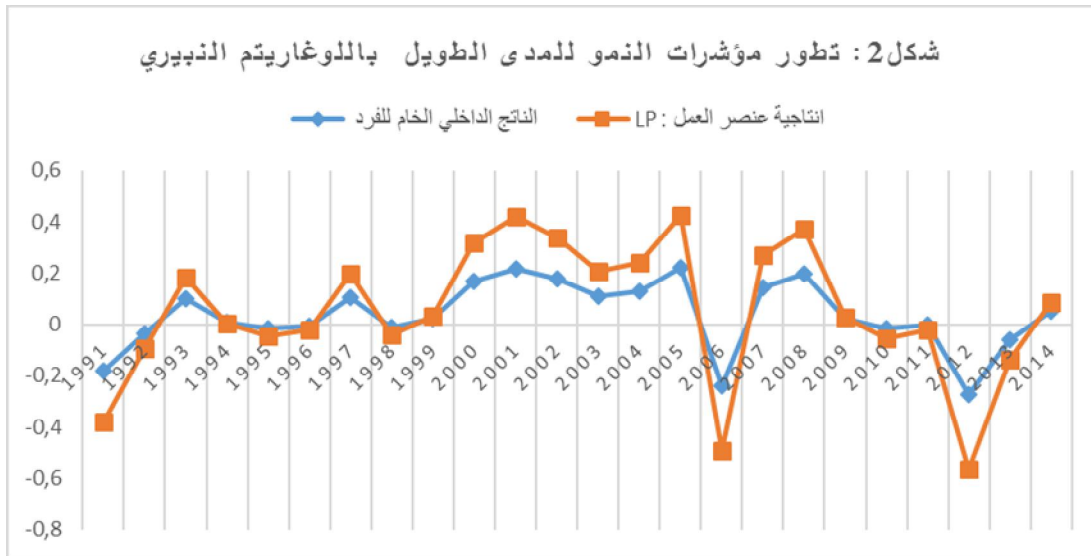
وبقسمة طرفي المعادلة 1 على عدد السكان نحصل في الجانب الأيسر من المعادلة على نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام؛ وفي الجانب الأيمن وبعد تحسين النتائج بتحويلها إلى الصيغة اللوغاريتمية؛ نحصل على مكونين للنمو في حصة الفرد من الناتج المحلي؛ وهما مساهمة القوة العاملة وإنتاجية العمل في النمو؛ ومجموعهما يمثل نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام

$$\frac{Q}{pop} = \frac{L}{pop} \times \frac{v}{pop} \Leftrightarrow \dots 2$$

$$\ln[GDP_{cup}] = LP + LFP$$

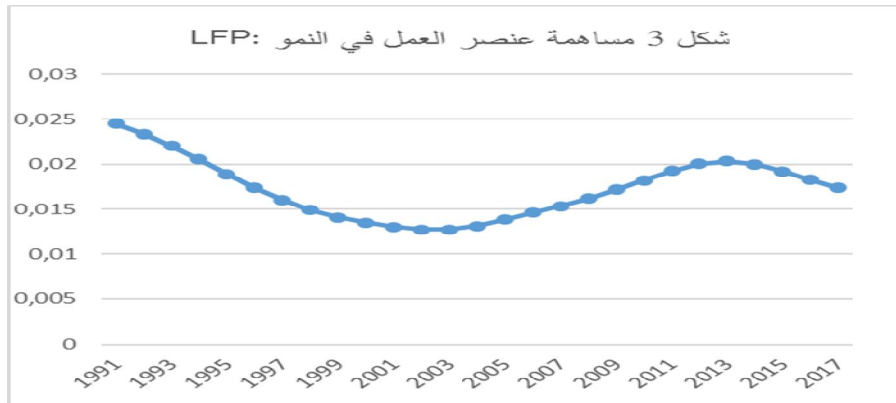
حيث LP تمثل إنتاجية عنصر العمل؛ و LFP مساهمة عامل العمل في الإنتاجية العامة للاقتصاد و pop تمثل عدد السكان

إن المكونات الثلاث المتحصل عليها للمدى الطويل LP و LFP و GDP_{cup} تعبر عن التداخلات التي تحدث بين عوامل النمو وتأثير ذلك على السياق العام للنمو، اين يتضح المنحى العام لتطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتطور إنتاجية عنصر العمل في الشكل 1



المصدر : عمل الباحثين انطلاقا من قاعدة بيانات البنك الدولي <http://devdata.worldbank.org/query/default.htm>

ان الملاحظة الأساسية التي يمكن الخروج بها عند تحليل معطيات الشكل 1 هو الارتباط الواضح الى حد التطابق بين انتاجية العمل ومنحى تطور الناتج الداخلي للفرد وهذا يمكن تفسيره بالإنفاق العام الذي مثل احد المكونات الأساسية للناتج الوطني ؛ وهنا القراءة الوحيدة لهذا الارتباط تكمن في ان زيادة فاعلية التشغيل مرتبطة بحجم الدخل الذي يتحقق في كل سنة وليس العكس - اي ان عنصر العمل وكل ما يرتبط به ليس له اثر على زيادة الدخل الوطني -



المصدر : عمل الباحثين انطلاقا من قاعدة بيانات البنك الدولي <http://devdata.worldbank.org/query/default.htm>

من جهة أخرى وعند قراءة منحى التطور في الشكل 2 يتضح التناقض الواضح في نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام للفرد وإنتاجية عنصر العمل، فمستوى الإنتاجية سالب إلى غاية سنة 2001؛ وهو ما يعني أن نمو وتراكم الثروة لا يتعلق بالعمالة ومساهماتها؛ بل أكثر من ذلك تبين المعطيات أنها شكلت كابحا للنمو والدليل على ذلك أن مساهمة العمالة في الإنتاجية لم تتحسن إلا مع انطلاق التصحيحات الهيكلية الكبرى للاقتصاد الوطني والتي ترتب عنها تسريح عدد كبير من اليد العاملة؛ وهو ما ساهم في خلق توازن بين ما يدفعه الاقتصاد لقاء عنصر العمل ومستوى النمو الفعلي؛ كما يلاحظ عودة التراجع في مساهمة عنصر العمل في النمو العام ابتداء من سنة 2013 مع تراجع إيرادات الدولة

وتشير الدراسات المنجزة من طرف المنظمة العالمية للعمل أن هناك تغيرا هيكليا حدث في فترة التسعينيات نتج عن برنامج التعديل الهيكلي وما ترتب عنه من عمليات توقيف وتخفيض في اليد العاملة لمعظم النشاطات خاصة الصناعية؛ حيث فقد القطاع الصناعي أكثر من 405000 وظيفة في تلك الفترة فيما شهدت بقية القطاعات خاصة منها الخدمية نوع من التحسن وبقيت قطاع الوظيفة العمومية أكبر طالب لليد العاملة إلى اليوم (Musette M S 2003: p47). إن التمادي في هذا السلوك؛ والانغماس أكثر في الخطابات السياسية التي تجعل من الأهداف الاجتماعية أولوية قصوى على حساب العقلانية الاقتصادية قد حول الطاقات الإنتاجية إلى وسيلة للفشل؛ بل أكثر من ذلك قد جعل من القطاع الصناعي بصفة خاصة إلى مولد للمشاكل من خلال عدم قدرته على تحقيق التراكم وعجزه حتى على تغطية التكاليف المتصاعدة للجانب البشري.

وهذه الحقيقة كثيرا ما حاولت الدولة تغطيتها بالدعم غير محدود الذي يتلقاه القطاع من أموال الخزينة؛ وبذلك تحول القطاع الصناعي إلى مرتزق لدى الدولة حيث يعمل على ضمان تحقيق أهداف الدولة مقابل حصوله على الأموال لموازنة ومسح تكاليفه، واستمرت الدولة في هذا النهج بحيث بقيت العارض الأهم في سوق العمل؛ ولأن تكاليف التشغيل تبدو عالية بالنسبة للقطاع الخاص ولا تتسجم التشريعات الموضوعة في ميدان علاقات العمل مع متطلبات المردودية والإنتاجية فإنه غالبا ما يتجنب التصريح بكل ما لديه من يد عاملة، وهكذا بقي هيكل سوق العمل متوازن نظريا وغير متوازن واقعا؛ مع غياب شبه تام لمعطيات النمو المتعلقة به.

VI. الخلاصة:

مثل عنصر العمل والرأس مال البشري أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي والشواهد على ذلك كثيرة فتجربة دول جنوب شرق اسيا تمثل أبرز هذه الشواهد فالارتباط الخطي الواضح بين مستوى النمو العام ونمو العمالة كان أهم المعايير كما تقدم مع ان مساهمته كانت من قبيل تكلفته المتدنية في مستوى الإنتاج العام على الرغم من كثافته؛ وهذا ما يجعل من الفرضيات محققة.

ويمكن ملاحظة الاختلال الواضح في دور عنصر العمل في الحالة الجزائرية حيث لا يوجد هناك أي ارتباط بين مستوى الإنتاجية العامة للاقتصاد مع مستويات العمالة ولكن الارتباط الوحيد الذي يمكن معانيته هو بين مستوى نمو العام في الناتج الداخلي الخام ومستويات التشغيل؛ ناتج عن الانعكاسات الإيجابية لمستويات الدخل المحقق على سياسة التشغيل وبهذه السياسة تحول عنصر العمل الى انشغال اجتماعي أكثر منه اقتصادي.

VII. الهوامش والإحالات:

¹يركز Kuznets في أعماله عند تفسير النمو على الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الثلاثة التالية الإنتاج الوطني الإجمالي الإنتاجية، والحجم الرأسمالي؛ وينظر إلى النمو للمدى الطويل على أنه جملة من الحلقات المتتابعة على شكل جيبي أنظر في هذا الصدد ROGER C. et All (1965): "KUZNETS CYCLES" in Growth Rates: The Meaning International Economic Review Vol. 6, No. 2, May, 1965

Oded G and Tsiddon D (1996): Income Distribution and Growth: the Kuznets Hypothesis Revisited *Economica* (1996) 63, S103-S117

²صاحب النظرية المعروفة بموجة kondratieff هي نظرية اقتصادية تشير إلى أن الاقتصاديات الرأسمالية الغربية هي عرضة للتقلب المفرط الأداء من حيث توسيع نطاق حلقات النمو وعلى مر السنين. على عكس ما يشار إليه في دورة الأعمال التجارية،

وموجة كوندراتييف ترى أن هذه التقلبات هي في الحقيقة جزء من فترات أطول تعرف باسم "السوبر دورات" تمتد بين 50-60 سنة أو أكثر اعتمادا على عوامل مثل التكنولوجيا، والحياة المتوقعة للمنتجات، وما إلى ذلك، وبالتالي يجب أن تدرس على مدى الطويل وبصورة مجملة لاستيعاب هذه التقلبات لمزيد من المعلومات قم بزيارة الموقع التالي:

http://www.kondratieffwinter.com/kw_wave.html

³ total factor of productivity

المراجع

- 1- Bulmer Herbert(1990): *Industrialization as an agent of social change .a critical analysis* ALDINEDE GRUTER New York.
- 2- Crafts N (1990):*Globalization and Economic Growth; in World economic outlook* international monetary fund Pub Washington Dc US
- 3- Crafts N and Toniolo G (2002): *Economic Growth in Europe since 1945* Centre for Economic policy Research Cambridge University press
- 4- Crafts Necholas (2000) : *Historical perspectives on development , frontier of development the future in perspectives* Edit By Meier.G.M and Stiglitz.E.J ; No 21747 CO pub WB – Oxford press Dec
- 5- Grossman Gene M. et all (1994) *Endogenous Innovation in the Theory of Growth* Journal of Economic Perspectives—Volume 8, Number 1—Winter 1994—pages 23–44
- 6- Maddison Angus (2001) *The World Economy: A Millnnial perspective* Oecd publication
- 7- Mathews R et all (1982) *British Economic Growth 1856-1973* Stanford CA : Stanford university press
- 8- Musette Mohamed Saïb et all(2003) : *Des Emplois en Afrique Marche du Travail et emplois en Algerie Eléments pour une politique nationale de l emploi* Organisation Internationale du Travail Bureau de l'OIT à Alger programme Profil de pays ; Alger, octobre
- 9- Orsette C et Cohen D (2005) *productivité industrielle et compétitivité* rapport OCDE
- 10- Pack Howard (1994) *Endogenous Growth Theory: Intellectual Appeal and Empirical Shortcomings* Journal of Economic Perspectives—Volume 8, Number 1—Winter 1994—Pages 55–72
- 11- Rostow W.W.(1985): *the World Economy since 1945: A stylized historical Analysis . The economic history review*; New series vol38 No 2 may 1985 pp 252-275
- 12- Storm S and Naastepad C (2005): *Strategic factors in economic development: East Asia industrialization 1950-2003* development and change 36(6) 2005 pp 1059-1094
- 13- Tonioli Giani(1998): *Europe's golden age , 1950-1973 , speculations from a long-run perspective economic History review II 2*
- 14- بيرش احمد (2014) فاعلية سياسة التشغيل ودورها في النمو الاقتصادي في الجزائر مجلة دفاتر اقتصادية المجلد 5 العدد الثاني

ص 10-23